ورقـــة بحثيـــة

هدف ملغوم:

قاعدة باجرام وخيارات العودة الأمريكية إلى أفغانستان

14-10-2025

جدول المحتويات

الملخص

أولًا – دوافع ترامب من استعادة السيطرة على قاعدة باجرام

الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان

موازنة النفوذ مع الخصوم

التنافس الجيواقتصادي في آسيا الوسطى

مراقبة التهديدات الإرهابية الناشئة في أفغانستان

استعادة الأسلحة والأهمية الرمزية لباجرام

ثانيًا – ماذا سيفعل ترامب مع طالبان في المرحلة المقبلة؟

استخدام الأداة العسكرية

عقد صفقة دبلوماسية

فرض العقوبات الاقتصادية

عرقلة جهود الاعتراف بحكومة طالبان

إثارة التوترات الأمنية الداخلية

استغلال ورقة مكافحة الإرهاب

الخاتمة

الملخص

- ترددت على مدار الأيام القليلة الماضية تصريحات مُتزامنة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب تتحدّث عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استعادة قاعدة باجرام العسكرية الموجودة في أفغانستان، والتي كانت قد انسحبت منها القوات الأمريكية في عام 2021، وسيطرت بعدها حركة طالبان على الحكم في البلاد وأعلنت قيام إمارتها الثانية.
- جاءت ردود أفعال حركة طالبان على تصريحات ترامب في سياق واحد رافض لأي عودة للقوات الأمريكية على الأراضي الأفغانية، ومُرحّب بالتعامل الاقتصادي والدبلوماسي المشروط بالاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بين البلدين.
- تنطلق دوافع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإعادة طرح مسألة استعادة قاعدة باجرام الجوية في أفغانستان، من موقعها الجيوسياسي المتميز في قلب آسيا الوسطى، قرب الصين وباكستان وإيران؛ مما يمنح أهمية استراتيجية لواشنطن في مراقبة حركة القوى الكبرى وموازنة النفوذ الصيني والروسي والإيراني في المنطقة.
- ويبدو أن الولايات المتحدة تدرك أن غيابها الكامل عن المشهد في أفغانستان سيعني ترك المجال مفتوحًا أمام منافسيها للهيمنة على الموارد الاستراتيجية للبلاد؛ مما يدفعها إلى البحث عن موطئ نفوذ جيواقتصادي يحول دون خروج هذه الموارد الأفغانية من دائرة النفوذ الغربي.
- إضافة إلى ذلك، تتعلق الدوافع الأمنية بمراقبة التهديدات الإرهابية الناشئة داخل أفغانستان، خصوصًا من تنظيم القاعدة وداعش-خراسان، والتي تشكل تهديدًا مباشرًا واشنطن وحلفائها في المنطقة.
- كما يحمل الملف الرمزي للقاعدة وأسلحتها أهمية سياسية داخلية للرئيس ترامب، الذي يسعى لاستثمار هذه القضية لتعزيز صورته أمام الناخب الأمريكي وإظهار قدرة إدارته

على استعادة الهيبة الأمريكية، المفقودة في مشاهد الانسحاب الفوضوي من أفغانستان.

- يصعب الجزم بالسيناريوهات المرجح حدوثها بخصوص عودة واشنطن لأفغانستان، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن شخصية ترامب «غير قابلة للتنبؤ»، وتتسم بالتقلبات المفاجئة، كما أن قراراته كثيرًا ما ترتكز على حسابات انتخابية وشخصانية أكثر من اعتمادها على أسس استراتيجية راسخة.
- يمتلك ترامب جملة من الأدوات التي تمكّنه من ممارسة ضغوط متعددة الأبعاد على حركة طالبان، بدءًا من العقوبات الاقتصادية التي تُبقي الاقتصاد الأفغاني في حالة هشاشة، مرورًا بعرقلة مساعيها الدبلوماسية لإضفاء الشرعية على حكمها، وانتهاءً بمحاولات إثارة التوترات الداخلية عبر دعم المقاومة ضدها أو استغلال ملف اللاجئين، فضلًا عن ورقة مكافحة الإرهاب التي تمنح واشنطن غطاءً قانونيًا وأمنيًا لمواصلة الضغط المباشر أو حتى التدخل العسكري المحدود.
- غير أن هذه الأدوات، على الرغم من تنوعها، ليست مضمونة النتائج؛ إذ أظهرت طالبان قدرة ملحوظة على التكيّف مع الضغوط، من خلال البحث عن بدائل اقتصادية في محيطها الإقليمي واستثمار التوازنات في نظام دولي متعدد الأقطاب.

أي محاولة لاستعادة قاعدة باجرام أو تكريس النفوذ الأمريكي في أفغانستان لا يمكن تحقيقها عبر أداة واحدة، بل تتطلب توليفة استراتيجية متكاملة تجمع بين الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية. ويعتمد نجاح هذه التوليفة على قدرة واشنطن على الموازنة بين ممارسة الضغط على طالبان والحفاظ على قنوات التواصل معها، بما يتيح تحقيق أكبر مكاسب ممكنة مع الحد الأدنى من التكاليف والمخاطر.

إعداد

منى قشطة

وحدة التطرف والإرهاب والصراعات المسلحة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ترددت على مدار الأيام القليلة الماضية تصريحات متزامنة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب تتحدث عن رغبة الولايات المتحدة استعادة قاعدة باجرام العسكرية الموجودة في أفغانستان، والتي كانت قد انسحبت منها القوات الأمريكية في عام 2021، وسيطرت بعدها حركة طالبان على الحكم في البلاد وأعلنت قيام إمارتها الثانية.

وتطرح تلك التصريحات تساؤلات عدة حول دوافع ترامب الكامنة وراء رغبته في العودة مرة ثانية إلى أفغانستان رغم أن إدارته الأولى هي التي وقعت اتفاق السلام مع حركة طالبان في الدوحة عام 2020، والذي مهد بدروه لخروج القوات الأمريكية من البلاد في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق، جو بايدن، بعد حرب استمرت 20 عامًا؛ مما اعتبرته الحركة نصرًا دبلوماسيًا كبيرًا، أفضى إلى انتصارات عسكرية لاحقة توجت بدخولها العاصمة كابول في منتصف أغسطس عام 2021. كما أنها تفتح النقاش حول كيفية تعاطي طالبان مع تلك التصريحات، وما إذا كانت ستستجيب بالفعل للرغبة الأمريكية -ولو بصورة توافقية- في العودة للبلاد.

من جانبها، تبنت حركة طالبان موقفًا رافضًا لأي عودة للقوات الأمريكية على الأراضي الأفغانية، ومرحبًا بالتعامل الاقتصادي والدبلوماسي المشروط بالاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بين البلدين. وعليه، تسعى هذه الورقة إلى مناقشة سياقات ودوافع رغبة ترامب من العودة إلى أفغانستان، وكيف ستتعامل حركة طالبان بشأنها، وتحاول استشراف شكل العلاقة بين إدارة ترامب وحكومة طالبان في المرحلة المقبلة.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

أولًا:

دوافع ترامب من استعادة السيطرة على قاعدة باجرام

ليست هذه المرة الأولى التي يعبرفيها ترامب، عن رغبته في استعادة السيطرة على قاعدة باجرام الجوية في أفغانستان؛ فمنذ شروعه في الاستعدادات الخاصة بخوض الانتخابات لفترة رئاسية ثانية، دأب على انتقاد قرار إدارة الرئيس الأمريكي السابق، جو بايدن، بالانسحاب من القاعدة، واصفًا إياه بالخطأ الاستراتيجي التاريخي الذي أتاح للصين فرصة التمدد في منطقة حيوية تمس مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

وقد وصلت تلك الانتقادات بمداها إلى حد وصفه للرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة، الجنرال مارك ميلي، بـ «الأحمق» بسبب الطريقة التي جرى بها الانسحاب، والتي خلفت معدات عسكرية بمليارات الدولارات وقعت في قبضة حركة طالبان. غيرأن تصريحات ترامب الأخيرة تمايزت عن سابقاتها في ثلاثة جوانب أساسية:

- **الأول:** أنها تخلت عن الطابع النقدي التقليدي للإدارة الأمريكية السابقة، واتجهت نحو خطاب يتسم بحدة غيرمسبوقة ولغة تهديد صريحة حملت تلويحًا ضمنيًا بعمل عسكري محتمل ضد طالبان.

- **الثاني:** أنها جاءت بعد ضغوط يمارسها ترامب على فريقه الأمني منذ عدة أشهر للبحث عن خيارات عملية لاستعادة باجرام من طالبان[1].

- **الثالث:** ارتباطها بسياق جيوسياسي متغيرفي آسيا؛ حيث تصاعدت المنافسة بين الولايات المتحدة من جهة وكل من الصين وروسيا من جهة أخرى، وهو ما أعاد تسليط الضوء على أفغانستان كمنطقة ذات أهمية استراتيجية متجددة في الحسابات الأمريكية.

وعليه، تستعرض النقاط التالية الدوافع والسياقات التي حفزت ترامب على إعادة طرح مسألة استعادة قاعدة باجرام، على النحو التالي:

الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان:

تتمتع أفغانستان بموقع جغرافي متميز جعلها محط تركيز دائم ورقعة أساسية لممارسات وتفاعلات القوى الإقليمية والدولية عبر التاريخ؛ إذ تقع في قلب آسيا الوسطى، وتجاورها إيران وباكستان والصين ودول آسيا الوسطى الواقعة ضمن المجال الحيوي الروسي. مما منحها وضعًا استراتيجيًا متفردًا جعلها محورًا للتنافس بين القوى العظمى الإقليمية وعبر الإقليمية، بوصفها حلقة وصل حيوية بين الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقها.

وقد انعكست أهمية الموقع الجغرافي لأفغانستان في تعرضها لهجمات عديد من القوى الدولية التي تنافست فيما بينها لتوسيع نفوذها في آسيا الوسطى؛ مما تجلى في محطات تاريخية متكررة، من بينها: الغزو البريطاني عام 1887، مرورًا بالاحتلال السوفيتي عام 1979، ثم الغزو الأمريكي عام 2001 في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، وصولًا إلى حرب العشرين عامًا ضد طالبان وانسحاب واشنطن عام 2021. وبالتالي، فإن إعادة طرح ترامب لمسألة العودة إلى أفغانستان بعد أربعة أعوام من الانسحاب يعد استمرارًا لسوابق تاريخية ممتدة من التنافس الدولي على الجغرافيا الأفغانية.

وبعدسة أكثر قربًا، تكتسب قاعدة باجرام الجوية أهمية جغرافية خاصة للحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة؛ إذ تقع في إقليم باروان، على بعد نحو 60 كيلو مترًا من العاصمة كابول، وعلى مقربة مباشرة من ممر واخان الذي يربط أفغانستان بالصين؛ حيث تبعد بنحو 400 كيلو متر عن مدينة كاشغار في إقليم شينجيانج الصيني. كما تحاذي القاعدة حدود باكستان جنوبًا وتقترب من إيران غربًا، في حين تجاوره شمالًا طاجيكستان (الخاضعة تقليديًا للنفوذ الروسي). ومن ثم فهذا التموضع يجعلها نقطة مراقبة مهمة في قلب منطقة تتقاطع فيها مصالح واشنطن مع خصومها التقليديين، الصين وروسيا وإيران. ولعل هذا ما يفسر إصرار ترامب على إبراز الأهمية الاستراتيجية لباجرام في تصريحاته، مشيرًا إلى أنها «تبعد ساعة واحدة فقط عن مواقع تصنيع الأسلحة النووية في الصين».

موازنة النفوذ مع الخصوم:

يبدو حرص ترامب على إعادة طرح مسألة استعادة باجرام انعكاسًا لمعادلات أوسع؛ إذ أنه يدرك حقيقة أن الانسحاب الأمريكي من الأفغانستان خلف فراغًا جيوسياسيًا سارعت عديد من القوى الإقليمية وفي مقدمتها روسيا والصين إلى ملئه عبر تعزيز علاقاتهما مع حكومة طالبان سواء عبر الاعتراف الرسمي بها أو الانخراط معها دبلوماسيًا واقتصاديًا بل والتعاون معها كشريك استراتيجي في ملف مكافحة الإرهاب. ومع صعود تكتلات وتحالفات كبرى في القارة الآسيوية مثل «منظمة شنغهاي للتعاون» وتحالف «بريكس بلس»، التي تقودها الصين والهند وروسيا، برزت عزلة نسبية للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية، وبات العالم أمام معادلة جديدة تمهد لنشوء عالم متعدد الأقطاب تتلاشى فيه الهيمنة الأمريكية بأبعادها المختلفة، ولعل هذا ما حفز ترامب على توظيف ملف باجرام والعودة إلى أفغانستان لمواجهة هذا التحدي وإعادة إدراج واشنطن في معادلات آسيا الوسطى وموازنة النفوذ الصيني – الروسي هناك.

التنافس الجيواقتصادي في آسيا الوسطى:

تمتلك أفغانستان موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة تضعها في بؤرة اهتمام الولايات المتحدة؛ إذ تقدر احتياطاتها من المعادن بما يصل إلى ثلاثة تريليونات دولار أمريكي، تتنوع ما بين النحاس والكوبالت والكروم والرصاص والزنك والفحم وخام الحديد والنفط والغاز والأحجار الكريمة.

غيرأن ما يمنح هذه الموارد أهمية مضاعفة في السياق الدولي الراهن هو احتياطيات الليثيوم، التي دفعت البنتاجون إلى تشبيه موقع أفغانستان في سوق الليثيوم العالمي بموقع المملكة العربية السعودية في سوق النفط، مع الإشارة إلى أن حجم احتياطاتها قد يضاهي ما تمتلكه بوليفيا، أحد أبرز منتجي الليثيوم في العالم[2].

وتكتسب تلك الموارد أهمية خاصة في ظل التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة والتوسع في الصناعات التكنولوجية. إذ يدخل الليثيوم، إلى جانب النحاس والكوبالت، في الصناعات المرتبطة بالبطاريات الكهربائية وحفظ الطاقة المتجددة، وكذلك في الأجهزة الإلكترونية المتقدمة. وبالتالي، فإن حرص الولايات المتحدة على الاهتمام بهذه الثروات لا ينفصل عن مخاوفها من تصاعد نفوذ الصين في هذا المجال، لا سيما أن بكين تسيطر حاليًا على نحو 60% من الطاقة الإنتاجية العالمية لليثيوم، وتهدف استثماراتها المستمرة إلى تعزيز سيطرتها على هذه المعادن وغيرها[3].

وقد سارعت الصين بالفعل إلى الاستثمار في قطاع المعادن في أفغانستان؛ حيث وقعت شركاتها عقودًا مع حكومة طالبان، شملت مشاريع ضخمة مثل تشغيل منجم «ميس عينك» الذي يعتبر أكبر مصادر النحاس في العالم، وهو عنصر أساسي في الصناعات الحديثة. كما أطلقت استثمارات كبرى في مجال الطاقة والنفط، أبرزها اتفاق لاستخراج النفط من حوض أمو داريا بشمال أفغانستان، مع شركة شينجيانغ آسيا الوسطى للبترول والغاز الصينية (CAPEIC)، إلى جانب مشاريع أخرى في مجال الطاقة الشمسية، أسهمت جميعها في تعزيز النفوذ الجيواقتصادي لبكين على حساب واشنطن[4].

ولم تكن بكين وحدها في السباق على الثروات الأفغانية؛ إذ أبدت روسيا كذلك اهتمامًا متزايدًا بالقطاع النفطي والمعدني؛ حيث وقعت في مايو 2025 اتفاقًا مع حكومة طالبان عبر شركة «إنتيكو» الروسية لاستخراج ومعالجة النفط في المقاطعات الأفغانية الشمالية (ساري بول، وبلخ، وقندوز، وبغلان). في حين تسعى الهند إلى استغلال احتياطيات النحاس والحديد الأفغاني وربما اليورانيوم لتدعيم صناعاتها، خصوصًا في ظل طموحاتها للتحول إلى ثالث أكبر اقتصاد في العالم وتعزيز قدارتها النووية[5].

فيما تحتفظ إيران بنفوذ كبير في المحافظات الغربية لأفغانستان، وتسعى إلى الاضطلاع بدور فاعل في مشاريع النقل والخدمات اللوجستية المتعلقة بنقل الموارد المعدنية الأفغانية. وتركز طهران بشكل خاص على

الاستفادة من بنيتها التحتية للنقل -وأبرزها ميناء تشابهار- كممر استراتيجي لتصدير المواد الخام الأفغانية إلى أسواق الشرق الأوسط وجنوب آسيا والخليج العربي. كما يبرز دور باكستان في محاولات الاستثمار بموارد الفحم والحديد الأفغاني، بالتوازي مع مشاركتها في مشاريع إقليمية كخط أنابيب الغاز (TAPI) ومشروع الكهرباء (CASA-1000)، وإن كانت تتحرك بحذر؛ نظرًا لعلاقاتها المتوترة مع طالبان[6].

وعليه، يبدو أن الولايات المتحدة تدرك أن غيابها الكامل عن المشهد سيعني ترك المجال مفتوحًا أمام منافسيها للهيمنة على الموارد الاستراتيجية لأفغانستان؛ مما يدفعها إلى البحث عن موطئ نفوذ في البلاد، سواء عبر الضغط السياسي أو عبر مقاربات استراتيجية بديلة تحول دون خروج هذه الموارد من دائرة النفوذ الغربي.

مراقبة التهديدات الإرهابية الناشئة في أفغانستان:

ارتبط ظهور حركة طالبان وصعودها للحكم مرتين في أفغانستان بالحديث عن علاقاتها وارتباطاتها الجهادية مع العديد من التنظيمات الإرهابية؛ حيث تشير التقديرات إلى أنه يوجد نحو 20 جماعة إرهابية تنشط حاليًا في أفغانستان؛ منها: تنظيم القاعدة وحركة طالبان الباكستانية وجماعة أنصار الله وجماعة عسكر الإسلام، وعسكر طيبة، وكتيبة الإمام البخاري والحركة الإسلامية الأوزبكية، وجماعة جيش محمد، وغيرها من التنظيمات الأخرى التي تتخذ من الأراضي الأفغانية مرتكزًا لنشاطها وتتمتع بالرعاية والتكافل في كنف طالبان، ويقال إنها تتمتع بقدر أكبر من الحرية بشكل عام خلال إمارة طالبان الثانية، مقارنة بفترات الحكومات الأفغانية السابقة.

ويبرز تنظيما القاعدة وداعش - خراسان بوصفهما التهديد الإرهابي الأبرز للولايات المتحدة في الوقت الراهن، سواء على مستوى المصالح الإقليمية أو داخل الأراضي الأمريكية نفسها. فبالنسبة لتنظيم القاعدة، تصاعدت المؤشرات الدالة على تنامي المخاطر المرتبطة بالتنظيم في أفغانستان، في مقدمتها: تمركز العشرات من كبار قادته وعناصره وذويهم ومعسكرات التدريب في عديد من الولايات الأفغانية، بجانب مواصلة القاعدة سرًا إعادة تنظيم نفسه وأنشطته التدريبية، وكذا قيامه بنقل بعض عناصره من منطقة الشرق الأوسط إلى أفغانستان.

وفي هذا الصدد، أطلق المركز الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب في 19 سبتمبر 2025، تحذيرًا من الدعوات التي أطلقها التنظيم مؤخرًا لشن هجمات على الولايات المتحدة، مشيرًا إلى أن الفرع المركزي للقاعدة والفرع اليمني يسعيان إلى استغلال منشوراتهما الإعلامية والصراعات العالمية، لا سيما في المناطق التي تحظى بدعم أو مشاركة عسكرية أمريكية، لتشجيع مهاجمين محتملين على تنفيذ هجمات ضد واشنطن[7].

بالتوازي، شهد تنظيم داعش فرع خراسان صحوة عملياتية لافته خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة؛ حيث بات أقوى فرع لداعش يهدد دول وسط وجنوب آسيا وعديدًا من الدول الأوروبية، بل إن التقديرات الأمريكية تشير إلى امتلاكه قدرات قتالية متقدمة قد تمكنه من مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها خلال أشهر معدودة.

وقد اعتبرت السفيرة الأمريكية لدى بعثة الأمم المتحدة، دوروثي شيا، في فبراير 2025 أن الفرع الخراساني لداعش يمثل «تهديدًا عالميًا كبيرًا» ويمتلك القدرة على التخطيط لهجمات عابرة للحدود. حيث استطاع التنظيم استغلال مشاعر الغضب والإحباط التي ترسخت في ذهنية الكثير من عناصر قوات الأمن الأفغانية السابقين، والذين تمكنوا من الخروج من أفغانستان وذهبوا للولايات المتحدة في تجنيد بعضهم لشن هجمات على نمط «الذئاب المنفردة» داخل الأراضي الأمريكية.

فعلى سبيل المثال، أعلنت وزارة العدل الأمريكية في أكتوبر 2024 إلقاء القبض على رجل أفغاني عمل في السابق كحارس أمن في أفغانستان لصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكان يخطط لشن هجوم يستهدف حشودًا كبيرة خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بعد تأثره بأفكار وأيديولوجية داعش عبر الإنترنت. وكذا ألقي القبض على 8 مواطنين طاجيكيين على صلة بداعش في نيويورك ولوس أنجلوس وفيلادلفيا في يونيو 2024[8].

وأمام هذه الخريطة المزدحمة من التنظيمات الإرهابية، تجد الولايات المتحدة نفسها في حاجة ماسة إلى مراقبتها داخل أفغانستان عن قرب، خصوصًا بعد أن فقدت معظم أدواتها الاستخباراتية الميدانية منذ انسحاب قواتها عام 2021. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن، تعهد أثناء الانسحاب، بأن بلاده ستواصل منع التهديدات الإرهابية من الانطلاق مجددًا من الأراضي الأفغانية، وذلك عبر استراتيجية

«الضربات عبر الأفق» التي تعتمد على الطائرات المسيرة والأقمار الصناعية والغارات الجوية من خارج الحدود. لكن رغم أن هذه المقاربة أثبتت فاعليتها في بعض الحالات -مثل اغتيال زعيم القاعدة أيمن الظواهري في كابول في أغسطس عام 2022- فإنها تثير الكثير من الشكوك حول كفاءتها على المدى الطويل؛ أبرزها:

- أنها لا تضمن دائمًا إصابة الهدف المرجو؛ فعلى سبيل المثال نفذت واشنطن في 28 أغسطس 2021 ضربة جوية في ولاية ننجرهار أعلنت أنها قتلت أحد عناصر داعش، لكنها اعترفت لاحقًا أن الضربة أصابت هدفًا خاطئًا وأسفرت عن مقتل عامل إغاثة وتسعة من أفراد أسرته، بينهم سبعة أطفال. وهو ما عكس تراجع القدرة الأمريكية على جمع المعلومات الاستخباراتية الدقيقة بعد فقدان شبكة المتعاونين المحليين على الأرض في ظل حكم طالبان[9].

- على الرغم من التقدم الكبير في تكنولوجيا المراقبة والضربات الجوية خلال العقدين الماضيين، فإن هذه الأدوات تظل أقل فاعلية من وجود قوات أمريكية ميدانية أو شركاء محليين يمكن الاعتماد عليهم في جمع المعلومات والتحقق منها في مناطق الصراع.

- استمرار دوريات الطائرات الأمريكية المسيرة فوق الأجواء الأفغانية، انطلاقًا من قواعد في باكستان، يسهم في توتر العلاقات بين واشنطن وطالبان من جهة، وبين الأخيرة وإسلام آباد من جهة أخرى. كما أنه ينظر إليها من دول الإقليم باعتبارها مجرد ذريعة تستخدمها واشنطن للإبقاء على نفوذها في المنطقة.

وعليه، يتضح أن دوافع واشنطن في هذا السياق تتعلق بالخشية من تحول الأراضي الأفغانية مجددًا إلى قاعدة انطلاق للقاعدة وداعش - خراسان، بما يهدد أمنها القومي بشكل مباشر، خاصة بعد تراجع فاعلية أدواتها الاستخباراتية والعملياتية عقب الانسحاب عام 2021.

استعادة الأسلحة والأهمية الرمزية لباجرام:

حقق الانسحاب الأمريكي «انتصارًا رمزيًا» كبيرًا لحركة طالبان، بُني على أنقاض فشل الولايات المتحدة الأمريكية (أقوى قوة عسكرية في العالم) وهزيمتها التاريخية في أفغانستان؛ إذ لا تزال أصداء هذا الانسحاب مستمرة وتتردد مع كل ذكرى سنوية تمر على تاريخ انتهائه.

فضلًا عن أن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم صورة آمنة لخروج قواتها ودبلوماسييها ومواطنيها والمتعاونين معها طيلة الـ 20 عامًا، وانسحابها في شكل فوضوي ومضطرب، وما أعقبه من سقوط مدوي للحكومة والجيش الأفغاني أمام قوات طالبان، لا يزال محلًا للبحث والدراسة سواء على صعيد الأدبيات العربية والغربية والنقاشات البحثية للخبراء والمحللين، أو على الصعيد الرسمي المتمثل في المراجعات والتحقيقات المستمرة التي يجريها البنتاجون والكونجرس حول الحرب الأمريكية في أفغانستان والقرارات الرئيسية التي اتخذت خلالها، والتي أفضت في النهاية إلى إقرار مسئولي الدفاع الأمريكيين بأن أخطاء التقديرات الأمريكية أدت إلى الفشل الاستراتيجي في البلاد، وأسهمت في وصول العدو (أي حركة طالبان) إلى الحكم من دون عناء. ناهيك عن أن الانسحاب الأمريكي أضر كثيرًا بسمعة الولايات المتحدة الأمريكية وقيمها التي كانت تروجها للعالم كقوة عظمى، وكسر قدر كبير من عناد القوة (intransigence of power) الذي امتلكه الأمريكان تاريخيًا.

وقد حاول ترامب استغلال المشهد الفوضوي الذي انسحبت به الولايات المتحدة من أفغانستان في تحقيق مكاسب سياسية للجمهوريين؛ فمنذ انطلاق حملته الانتخابية الأخيرة، لم يتوقف عن انتقاد الديمقراطيين، مؤكدًا أنهم «أذلوا الولايات المتحدة» وتسببوا في أسوأ لحظة محرجة بتاريخها، بعد فقدان معدات عسكرية ضخمة ومقتل 13 جنديًا أمريكيًا في هجوم لتنظيم داعش خراسان أثناء عملية الانسحاب. وأوضح أنه لو كان هو المسئول عن الانسحاب، لتم بطريقة «قوية وذات كرامة»، مع الحفاظ على السيطرة على باجرام. وهي مفارقة غريبة لأن إدارته الأولى هي التي عقدت اتفاق السلام مع طالبان في الدوحة عام 2020، وكان هذا الاتفاق أحد العوامل الرئيسية التي مهدت الطريق لطالبان للصعود لحكمها الثاني.

وارتبطت تصريحات ترامب حول استعادة قاعدة باجرام برغبته كذلك في استرداد الأسلحة الأمريكية التي استولت عليها حركة طالبان عقب الانسحاب الأمريكي[10]، مقابل تقديم مساعدات اقتصادية أو إنسانية لها. لكن هذا الطرح يصطدم بعقبات عديدة:

- **أولها:** رفض طالبان المتكرر تسليم هذه الأسلحة؛ حيث تعتبرها «أصولًا وطنية» تعود ملكيتها لدولة أفغانستان، بل وحرصت الحركة على تنظيم تدريبات لمقاتليها باستخدام هذه المعدات داخل قاعدة باجرام نفسها كرمز على النصر على الولايات المتحدة، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان أن تسمح طالبان بتسليمها.

- **ثانيها:** تسللت كميات كبيرة من هذه الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة، وقام بعض الناس بنهبها وتهريبها إلى الخارج في السنة الأولى بعد الانسحاب.

- **ثالثها:** وصلت أجزاء كبيرة من تلك الأسلحة بالفعل إلى أيدي الجماعات الإرهابية التي تنشط داخل أفغانستان مثل تنظيم القاعدة، وحركة طالبان الباكستانية، وتنظيم داعش - خراسان.

وهو ما يعكس حجم التحدي الذي يواجه أي خطة أمريكية لاستعادة هذه الترسانة، ويضعف في الوقت نفسه واقعية رؤية ترامب، وتصريحاته حول استعادة باجرام؛ إذ أنها تبدو مدفوعة بتحقيق مكاسب سياسية داخلية، أكثر من كونها خطة عملية قابلة للتنفيذ؛ فهو يستثمر في ملف أفغانستان لإحراج الديمقراطيين وتذكير الناخب الأمريكي بأخطاء إدارة بايدن من ناحية، ويحاول تقديم نفسه باعتباره القادر على استعادة «الهيبة الأمريكية» المفقودة من ناحية أخرى.

ثانيًا:

ماذا سيفعل ترامب مع طالبان في المرحلة المقبلة؟

بعد استعراض دوافع ترامب في الإعلان عن رغبته بالعودة إلى قاعدة باجرام، يتضح أن مسألة الوجود الأمريكي في أفغانستان لا تزال تحظى بوزن استراتيجي كبير في حسابات واشنطن؛ سواء من زاوية صراعها الجيوسياسي والجيواقتصادي مع خصومها ومنافسيها في آسيا الوسطى، أو من زاوية الردع الأمني ومراقبة التنظيمات الإرهابية التي تمثل تهديدًا مباشرًا لمصالحها، أو من زاوية سياسية تتعلق باستعادة الرمز والهيبة التي فقدتها بعد الانسحاب الفوضوي عام 2021. غير أن هذا الاستنتاج يثير جملة من التساؤلات المهمة حول: كيف يمكن أن تعود الولايات المتحدة إلى أفغانستان؟ وما السيناريوهات المرجح أن تتبلور عقب تصريحات ترامب؟ وهل يمكن أن يذهب فعلًا إلى حد تنفيذ تهديداته عبر تدخل عسكري مباشر؟

والحقيقة أن الإجابة عن هذه التساؤلات تبدو معقدة، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن شخصية ترامب «غير قابلة للتنبؤ»، وتتسم بالتقلبات المفاجئة، كما أن قراراته كثيرًا ما ترتكز على حسابات انتخابية وشخصانية أكثر من اعتمادها على أسس استراتيجية راسخة. وهو ما يصعب ترجيح سيناريو بعينه أو استبعاد آخر بشكل قاطع. وعليه، سينصرف هذا المحور إلى استعراض الأدوات والأوراق التي قد يلجأ إليها ترامب في تعامله مع طالبان خلال المرحلة المقبلة، مع تقييم درجة واقعيتها وقدرتها على مساعدته في تحقيق هدفه بالعودة الميدانية إلى أفغانستان. وذلك على النحو التالي:

استخدام الأداة العسكرية:

نظريًا، تمتلك الولايات المتحدة، القدرة العسكرية الكافية للتدخل العسكري المباشر في أفغانستان، ومن ثم استعادة السيطرة على قاعدة باجرام، سواء في شكل «غزو محدود» يتضمن نشر بعض القوات الخاصة، أو في شكل غزو تقليدي «واسع النطاق» على غرار ما حدث عام 2001. ولكن هذا الخيار يظل

غيرواقعي، أو بالأحرى سيواجه تحديات ميدانية، من شأنها تقليل جدواه العملية والسياسية، وذلك لعدة أسباب، أبرزها ما يلي:

- سينظر إلى أي تدخل عسكري أمريكي في أفغانستان باعتباره احتلالًا مباشرًا، يستدعي ردًا عسكريًا من حركة طالبان بوصفها سلطة الأمر الواقع في البلاد. والحركة تمتلك اليوم جيشًا قوامه نحو 150 ألف مقاتل، معظمهم من عناصرها المخضرمين الذين راكموا خبرات قتالية طويلة في حرب العصابات التي استنزفت القوات الأمريكية وقوات حلف الناتو على مدار عقدين. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع هذا الجيش بقدرة نوعية إضافية بعد استيلائه على جزء كبير من الترسانة الأمريكية التي خلفت وراءها عند الانسحاب في 2021؛ مما يمنحه ميزات تسليحية ولوجستية لم تكن متاحة لطالبان في السابق.

وثمة بعد خارجي يمكن أن يضيف لطالبان ميزة عسكرية؛ حيث نجحت الحركة خلال الأعوام الثلاثة الماضية في بناء قنوات سياسية واقتصادية نشطة مع الصين وروسيا. ورغم أن هذه العلاقات لم تترجم -حتى الآن- إلى تعاون دفاعي[11]، إلا أن احتمالية قيام موسكو أو بكين بتوفير دعم عسكري غير مباشر أو غير معلن للحركة تظل واردة، خصوصًا أن الدولتين يرفضان الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى باعتباره يتعارض مباشرة مع مصالحهما الاستراتيجية في الإقليم.

جدير بالذكر أن الصين وروسيا وإيران وباكستان، أصدروا بيانًا مشتركًا في 26 سبتمبر 2025، ردًا على تصريحات ترامب، أكدوا فيه ضرورة احترام سيادة أفغانستان، ورفضهم إقامة أي قواعد عسكرية أجنبية بداخليها، معتبرين أن هذه الخطوة من شأنها تأجيج التوتر الإقليمي. وفي السياق ذاته، أدلى المبعوث الروسي الخاص إلى أفغانستان، زامير كابولوف، بتصريحات في 23 سبتمبر 2025، حذر فيها من أن مطلب ترامب استعادة باجرام قد يؤدي إلى عواقب كارثية، وأن محاولات الاستحواذ ستثير مقاومة شديدة في أفغانستان.

- من المرجح أن تشارك التنظيمات الإرهابية الموجودة حاليًا في أفغانستان كالقاعدة وحركة طالبان الباكستانية وغيرها في القتال إلى جانب طالبان ضد أي غزو أمريكي محتمل، وللحركة خبرة طويلة في الاستفادة من تحالفاتها الوطيدة مع تلك الجماعات؛ إذ قاتلوا ضمن صفوفها خلال الـ 20 عامًا الفاصلة بين فترتي حكميها الأول والثاني، وساعدوها في إحكام سيطرتها العسكرية على الجغرافيا الأفغانية.

- تؤشر الوقائع التاريخية إلى أن أي غزة أمريكي محتمل لأفغانستان سيواجه تحديًا كبيرًا يتعلق بالطبيعة القبلية الأفغانية المقاومة للغزو الخارجي، وهي أحد الطبائع الراسخة التي تميز المجتمع الأفغاني عمومًا، والبشتوني على وجه الخصوص. إذ يعرف عن القبائل الأفغانية قدرتها على الاتحاد وتجاوز خلافاتها الداخلية عند مواجهة تهديد خارجي مباشر، لتشكيل جبهة مقاومة متماسكة ضد أي قوة غازية.

وتعد هذه الخاصية، أحد الأسباب التي تفسر توصيف أفغانستان على مر التاريخ بأنها «مقبرة الإمبراطوريات»؛ فقد عجز البريطانيون في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عن إخضاع البلاد على الرغم من تفوقهم العسكري، كما أن المقاومة الصلبة التي أبدتها القبائل الأفغانية -وفي مقدمتها البشتون- ضد الغزو السوفيتي امتدت لأكثر من عقد، وأسهمت في إنهاك الاتحاد السوفيتي وسقوطه لاحقا.

ولم تكن الولايات المتحدة استثناء عن هذا المسار؛ إذ عانت خلال حربها الممتدة بين عامي 2001 و2021 من مقاومة قبلية شديدة -استثمرت فيها طالبان خطابًا دعائيًا يفيد بوجوب النضال لطرد المحتل، واستعادة السيادة الأفغانية، وطرد نظام كابول التابع للغرب-؛ مما أدى في النهاية إلى انسحابها في مشهد وصف بأنه هزيمة استراتيجية. وعليه، فالأمر ذاته قد يتكرر مع أي غزو أمريكي جديد.

- ثمة احتمالية أن يواجه أي غزو عسكري جديد لأفغانستان معارضة داخلية في واشنطن على الصعيدين الشعبي والمؤسسي؛ مما يقلص من فرص ترامب في الحصول على الغطاء السياسي والعسكري اللازم لتنفيذ هذا السيناريو. فانطلاقًا من إرث التجربة الأمريكية السابقة في أفغانستان خلال حرب الـ 20 عامًا وما خلفته من خسائر بشرية ومالية ضخمة، من غير المستبعد أن ترى قطاعات واسعة من النخبة العسكرية والسياسية أن أي تدخل عسكري واسع النطاق قد يكرر الأخطاء نفسها، ويقود الولايات المتحدة مجددًا إلى «مستنقع استنزاف» مكلف. كذلك، من المحتمل أن يشكل الرأي العام الأمريكي توجهًا رافضًا لهذا الخيار، لا سيما أن استطلاعات الرأي ما بعد الانسحاب عام 2021، أظهرت تأييدًا واسعًا للانسحاب الأمريكي من أفغانستان.

ورغم أن العقبات الميدانية التي جرى استعراضها تجعل من سيناريو الغزو العسكري لأفغانستان احتمالًا شديد الصعوبة، فإنه لا يمكن استبعاده كليًا. صحيح أن اتفاق السلام الذي وقعته إدارة ترامب الأولى مع

حركة طالبان في فبراير 2020 نص صراحة على أن «الولايات المتحدة وحلفاءها سيمتنعون عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة أراضي أفغانستان أو استقلالها السياسي أو التدخل في شئونها الداخلية»[12]، غير أن ذلك لا يشكل بالضرورة عائقًا حقيقيًا أمام ترامب، خاصة وأنه عرف تاريخيًا بعدم التزامه الصارم بالاتفاقات السياسية أو حتى بالمعاهدات الدولية متى تعارضت مع أولوياته أو حساباته الانتخابية.

عقد صفقة دبلوماسية:

يعد خيار التفاوض إحدى الأدوات المطروحة أمام واشنطن للعودة إلى قاعدة باجرام من دون اللجوء إلى الحل العسكري المباشر. وعلى هذا الأساس يمارس ترامب سياسة الضغط الأقصى كي يضمن تليين موقف طالبان. وعلى الأرجح فإن الصفقة التي قد تعرضها واشنطن على كابول تقوم على التالي: تقدم الولايات المتحدة لحركة طالبان جملة من الحوافز من قبيل: الاستثمارات، والمساعدات الإنسانية، ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الحركة جزئيًا، إلى جانب مكاسب سياسية تتمثل في الاعتراف التدريجي بحكومتها. وفي المقابل تسمح طالبان للأمريكيين باستخدام قاعدة باجرام ولو بشكل محدود.

وترجح بعض التحليلات أن مسألة باجرام كانت حاضرة -ولو ضمنيًا- على طاولة النقاش بين مسئولي طالبان والمبعوثين الأمريكيين. بدليل أن بعض الإشارات السلوكية لطالبان مؤخرًا عكست مساعيها لتجنب استثارة استفزاز ترامب في سياق حديثة المتكرر عن رغبته في استرداد القاعدة، ومنها مثلًا امتناع الحركة لأول مرة منذ أربع سنوات عن تنظيم عرض عسكري في قاعدة باجرام بمناسبة الذكرى السنوية لسيطرتها على أفغانستان في منتصف أغسطس من كل عام.

لكن سيناريو الصفقة يصطدم حاليًا بعقبة حقيقية تتعلق بجوهر هوية طالبان وشرعيتها في المجتمع الأفغاني؛ فالحركة بنت مكانتها منذ نشأتها على فكرة مقاومة الاحتلال الأجنبي وطرده من البلاد، وقدمت نفسها باعتبارها «الممثل الشرعي للجهاد الوطني» ضد القوى الغازية. ومن هنا فإن قبولها بعودة القوات الأمريكية -ولو في صورة وجود محدود داخل باجرام- لن ينظر إليه داخليًا إلا كخيانة مباشرة لدماء مقاتليها ولأساس شرعيتها الدينية والقبلية.

ويؤكد ذلك الخطاب الرسمي لقادة طالبان، الذين يشددون باستمرار على أن أرض أفغانستان «أرض الشهداء»، وأن أي قوة أجنبية هي عدو يجب مقاومته حتى النهاية. لذلك، من الصعب تخيل أن الحركة قد تتراجع عن هذا المبدأ حتى تحت الضغوط الاقتصادية أو السياسية؛ إذ أن التنازل في هذه النقطة يساوي فعليًا سقوط شرعية الإمارة الثانية من الداخل.

وبالتالي، تبقى محاولات التفاهم مع طالبان من الناحية النظرية بديلًا أقل تكلفة لواشنطن من الخيار العسكري؛ إلا أنها عمليًا مقيدة بحدود لا يسهل تخطيها. فرفض الحركة لأي شكل من أشكال الوجود الأجنبي مسألة مركزية لشرعيتها السياسية والأخلاقية، وباجرام واحدة من أبرز الرموز التي تجسد انتصارها على الوجود الأمريكي بعد عشرين عامًا من الصراع. ومن ثم، فإن أي محاولة لتمرير تسهيلات أمريكية على الأرض ستصطدم بمقاومة صلبة خصوصًا من فصيلها المتشدد بقيادة زعيمها، الملا هيبة الله أخوند زادة.

فرض العقوبات الاقتصادية:

يطرح خيار العقوبات الاقتصادية كإحدى الأدوات المتاحة أمام واشنطن للضغط على حركة طالبان وإجبارها على تقديم تنازلات، إلا أن فاعليته تبدو محدودة، ويمكن النظر إليه باعتباره أداة مكملة لضغوط ترامب على الحركة أكثر من كونه ورقة حاسمة قادرة بمفردها على إحداث اختراق حقيقي في ملف قاعدة باجرام.

إذ أن الولايات المتحدة تفرض بالفعل أقصى العقوبات الاقتصادية الممكنة على الحركة منذ استيلائها على الحكم عام 2021، بما في ذلك تجميد الأصول الخارجية لأفغانستان، وقطع جزء كبير من مساعداتها التنموية، إلى جانب تشديد القيود المصرفية والمالية على تعاملات حكومة طالبان، والتضييق على معاملاتها التجارية. وبالتالي، لم يتبق أمام واشنطن مجال واسع لفرض عقوبات إضافية ذات أثر نوعي في هذا المسار لانتزاع تنازلات من الحركة تخص ملف العودة مجددًا إلى أفغانستان.

عرقلة جهود الاعتراف بحكومة طالبان:

يمثل منع طالبان من كسب الشرعية الإقليمية والدولية إحدى الأوراق البارزة التي قد يستخدمها ترامب للضغط على الحركة. ويأخذ هذا المسار شكلين أساسيين:

- **الأول:** دفع حلفاء واشنطن وشركائها إلى تقليص أي انفتاح سياسي أو اقتصادي مع حكومة طالبان.

- **الثاني:** عرقلة التحركات الدبلوماسية الخارجية لقادة الحركة عبر استثمار العقوبات الدولية المفروضة عليهم منذ عقود.

وتظهر التجربة الأخيرة لوزير خارجية طالبان، أمير خان متقي، كيف توظف هذه الورقة عمليًا. إذ أنه مدرج على قائمة العقوبات الأممية منذ 1999، ولا يستطيع السفر إلا بعد الحصول على إعفاء خاص من مجلس الأمن، وهذا الأمر يرتبط بموافقة الولايات المتحدة. ولذا يقوم ترامب باستخدام هذه الأداة لعرقلة أي تحرك دبلوماسي للحركة. فمثلًا، حرص على عرقلة زيارة متقي مؤخرًا إلى كل من الهند وباكستان، عبر تأجيل أو تعطيل قرار الإعفاء؛ مما أثار جدلًا واسعًا حول قدرة طالبان على إدارة علاقاتها الخارجية في ظل هذه القيود، وأبرز بوضوح كيف تظل الولايات المتحدة الطرف الأكثر تأثيرًا في رسم حدود حركتها الدبلوماسية.

لكن رغم ما يحققه استخدام هذه الورقة من ضغوط غير مباشرة، تسهم في إزعاج طالبان وإبطاء خطواتها الرامية إلى نيل الشرعية الدولية، فإنها بمفردها لا تكفي لإجبار الحركة على تقديم تنازلات جوهرية تخص ملف قاعدة باجرام. خصوصًا أن طبيعة البيئة الدولية الراهنة تختلف جذريًا عن مرحلة حكم الحركة الأول (1996-2001)، حين كانت الأحادية القطبية الأمريكية تترك طالبان شبه معزولة. أما اليوم، نجد أن النظام الدولي انتقل إلى مرحلة جديدة لا تهيمن فيها قوة واحدة، بل تتزاحم فيها عديد من القوى الكبرى والمتوسطة، وتتنافس على النفوذ فيما بينها؛ مما يمنح الحركة هامش مناورة أكبر، بين هذه القوى لتحقيق أقصى استفادة ممكنه.

وقد استطاعت الحركة بالفعل تحقيق بعض المكاسب الملموسة على هذا الصعيد. ففي يوليو 2025، اعترفت روسيا رسميًا بحكومة طالبان، وفي ديسمبر 2023 شطبت من قوائم الإرهاب في كازاخستان، وتكرر الأمر في قيرغيزستان في سبتمبر 2024، إلى جانب السماح لدبلوماسييها بتولي مهام السفارات في عدد من الدول المجاورة، بل واعتمادها رسميًا من قبل الصين، وكازاخستان، كممثلين شرعيين للدولة الأفغانية، ولديها حاليًا تمثيل دبلوماسي في 41 دولة حول العالم، بحسب تصريحات وزير خارجيتها، أمير خان متقي، في مقابلة أجراها مع قناة الجزيرة بتاريخ 30 إبريل 2025. وتظهر تلك التطورات أن طالبان لم تعد الحركة

المعزولة كما كانت في التسعينيات، بل باتت فاعلًا لديه قدرة -ولو محدودة- على الانخراط في شبكة العلاقات الدولية.

وعليه، يبدو أن فاعلية ورقة العرقلة الدبلوماسية التي تملكها واشنطن ضد طالبان تظل قائمة، غير أن النسق الدولي متعدد القوى يمنح الحركة القدرة على الصمود أمام تلك الضغوط دون أن تقدم تنازلات تمس جوهر شرعيتها أو مصالحها الاستراتيجية.

إثارة التوترات الأمنية الداخلية:

ربما يحاول ترامب ممارسة الضغط على حكومة طالبان من خلال محاولة زعزعة الاستقرار الأمني داخل أفغانستان، خصوصًا أن الحركة استطاعت تحسين الأوضاع الأمنية نسبيًا، مقارنة بالفترة التي سبقت الانسحاب الأمريكي من البلاد في أغسطس 2021. ويمكن أن يتخذ هذا الضغط شكلين أساسيين:

الأول: دعم المقاومة الأفغانية المسلحة في الشمال: فعلى غرار ما حدث في تسعينيات القرن الماضي، قد يسعى ترامب إلى دعم فصائل المعارضة المسلحة لمشاغلة طالبان. غير أن المقاومة الحالية تبدو أقل قدرة على تشكيل تهديد استراتيجي للحركة مقارنة بما كان عليه الحال سابقًا. فالواقع يشير إلى أن طالبان تسيطر حاليًا على كامل الجغرافيا الأفغانية، بينما تعاني مجموعات المقاومة من تحديات عديدة؛ أبرزها: غياب الوحدة بين تلك المجموعات؛ فعلى الرغم من أن جميعها يشترك في هدف واحد وهو الإطاحة بحكم طالبان، فإنها لا تعمل كمنظمة جامعة ولا يوجد تنسيق أو تعاون كبير فيما بينها، وفشلت في الاندماج في حركة مقاومة أوسع.

يضاف إلى ذلك، غياب الدعم الخارجي عن مجموعات المقاومة، وذلك على عكس التسعينيات عندما دعمت كل من روسيا والهند وإيران التحالف الشمالي ضد طالبان، بقيادة أحمد شاه مسعود، في حين تحافظ تلك الدول الآن على علاقات جيدة مع إمارة طالبان الثانية. وبالتالي، ستظل هذه الورقة محدودة الأثر ما لم يتغير ميزان الدعم الخارجي أو يتعاظم التنسيق الداخلي بين الفصائل المناهضة لطالبان.

والثاني: الضغط عبر ورقة اللاجئين الأفغان: فربما يلجأ ترامب إلى استخدام ورقة اللاجئين للضغط على حكومة طالبان، باعتبارها أحد أكبر التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن. فمؤخرًا شهدت أفغانستان

موجات مكثفة من ترحيل اللاجئين الأفغان قسرًا بأعداد ضخمة من إيران وباكستان وغيرها. كما أصدر ترامب في يونيو 2025 إعلانًا تنفيذيًا يقضي بحظر سفر مواطني 12 دولة إلى الولايات المتحدة، من بينها أفغانستان، وقام كذلك بتعليق برامج إعادة توطين اللاجئين الأفغان وتمويل المساعدات الخاصة بحاملي تأشيرات الهجرة الخاصة الأفغانية (SIV)؛ الأمر الذي زاد من معاناة عشرات الآلاف ممن عملوا مع الولايات المتحدة، وتركهم في حالة من الفراغ القانوني والمصير المجهول، وربما يستقر بهم الأمر إلى العودة إلى أفغانستان مرة ثانية.

ويشكل هذا الملف تحديًا حقيقيًا أمام حكومة طالبان، كونها تتحمل عبء استيعاب مئات الآلاف من الأسر العائدة في ظل اقتصاد متدهور، وتدني مستوى الخدمات الأساسية، وغياب فرص العمل. وهو ما يثير المخاوف من أن يتحول بعض هؤلاء اللاجئين -خاصة من الشباب العاطلين أو المتخوفين من انتقام طالبان- إلى خزان بشري محتمل لتجنيد تنظيم داعش-خراسان وغيره من الجماعات المناهضة للحركة، بما يفرض أمامها تهديدات أمنية جديدة.

استغلال ورقة مكافحة الإرهاب:

تضمن اتفاق السلام الموقع بين طالبان وواشنطن في الدوحة عام 2020، على بند نص على تعهد الحركة بمنع أي مجموعة أو فرد من استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها. ووضع الاتفاق خطة لتنفيذ هذا البند، ترتكز على خمسة عناصر؛ هي:

- تلتزم طالبان بعدم السماح لأي من أعضائها أو لأفراد وجماعات أخرى، بما في ذلك تنظيم القاعدة من استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أمن الولايات المتحدة وأمن الحلفاء.

- ترسل طالبان رسالة واضحة تفيد بأن أولئك الذين يشكلون تهديدًا لأمن الولايات المتحدة وحلفائها ليس لهم مكان في أفغانستان. وستأمر طالبان أعضاءها بعدم التعاون مع هؤلاء الأفراد والجماعات.

- تمنع طالبان أي مجموعة أو فرد في أفغانستان من تهديد الأمن الأمريكي وأمن الحلفاء، كما تمنعهم من التجنيد والتدريب وجمع الأموال، وتمنع توفير ملاذ آمن لهم، وفقًا للالتزامات الواردة في هذا الاتفاق.

- تلتزم طالبان التعامل مع طالبي اللجوء أو الإقامة في أفغانستان، وفقًا لقانون الهجرة الدولي والتزامات هذا الاتفاق، بحيث لا يشكل هؤلاء تهديدًا لأمن الولايات المتحدة وحلفائها.

- تمتنع طالبان عن إعطاء تأشيرات أو جوازات سفر أو أي مستندات قانونية لمن يشكلون تهديدًا لأمن الولايات المتحدة وحلفائها[13].

وثمة مؤشرات ميدانية عديدة على أن طالبان لا تلتزم بالتعهدات المنصوص عليها في اتفاق الدوحة؛ إذ لا تزال تئوي عشرات التنظيمات الإرهابية، وتقدم لها الرعاية والملاذ الآمن في كنفها، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة وحركة طالبان الباكستانية، وبالتالي قد يجد ترامب في هذا الأمر نافذة فرصة لاستخدام ملف مكافحة الإرهاب في الضغط عليها. ويمكنه استثمار هذا الملف بطريقتين متبادلتين:

- **الأولى:** تتضمن فرض المزيد من العقوبات السياسية والاقتصادية على الحركة وتوسيع قوائم العقوبات واستهداف الشخصيات وشبكات التمويل المرتبطة بالجماعات الإرهابية.

- **الثانية:** شن ضربات وغارات جوية على الأراضي الأفغانية بحجة استهداف معاقل الإرهابيين. وهو ما يشكل تحديًا لطالبان، كون هذا النوع من الضربات عبر الأفق يشكل انتهاكًا لسيادتها على أفغانستان، كما أنه يعرضها في الوقت لذاته لاحتمالية فقدان أي من كبار قادتها.

الخاتمة:

تأتي تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول استعادة قاعدة باجرام الجوية في أفغانستان، مدفوعة بجملة من العوامل التي تهدف إلى إعادة تموضع واشنطن كلاعب رئيسي في المعادلة الأفغانية والإقليمية. وترتبط تلك الدوافع بثلاثة أبعاد رئيسية؛ أولها: الحفاظ على ورقة ضغط جيوسياسية في قلب آسيا الوسطى، بما يمكن الولايات المتحدة من موازنة النفوذ الروسي والصيني والإيراني في المنطقة. وثانيها: يتعلق بمنع تحول البلاد مجددًا إلى ملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية التي تهدد الأمن القومي الأمريكي. فيما يتعلق البعد الثالث: بأهداف ترامب في تحقيق مكاسب سياسية داخلية لإدارته، وإظهار جديته في الحفاظ على أمن الولايات المتحدة أمام الرأي العام الأمريكي.

ويمتلك ترامب جملة من الأدوات التي تمكنه من ممارسة ضغوط متعددة الأبعاد على حركة طالبان، بدءًا من العقوبات الاقتصادية التي تبقي الاقتصاد الأفغاني في حالة هشاشة، مرورًا بعرقلة مساعيها الدبلوماسية لإضفاء الشرعية على حكمها، وانتهاءً بمحاولات إثارة التوترات الداخلية عبر دعم المقاومة ضدها أو استغلال ملف اللاجئين، فضلًا عن ورقة مكافحة الإرهاب التي تمنح واشنطن غطاءً قانونيًا وأمنيًا لمواصلة الضغط المباشر أو حتى التدخل العسكري المحدود. غير أن هذه الأدوات، على الرغم من تنوعها، ليست مضمونة النتائج؛ إذ أظهرت طالبان قدرة ملحوظة على التكيف مع الضغوط، من خلال البحث عن بدائل اقتصادية في محيطها الإقليمي واستثمار التوازنات في نظام دولي متعدد الأقطاب.

وبالتالي، فإن أي محاولة لاستعادة قاعدة باجرام أو تكريس النفوذ الأمريكي في أفغانستان لا يمكن تحقيقها عبر أداة واحدة، بل تتطلب توليفة استراتيجية متكاملة تجمع بين الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية. ويعتمد نجاح هذه التوليفة على قدرة واشنطن على الموازنة بين ممارسة الضغط على طالبان والحفاظ على قنوات التواصل معها، بما يتيح تحقيق أكبر مكاسب ممكنة مع الحد الأدنى من التكاليف والمخاطر.

الهوامش والمراجع

1. سي إن إن: ترامب يضغط على مسؤولي الأمن القومي لاستعادة قاعدة باغرام من طالبان، أفغانستان إنترناشيونال، سبتمبر 2025، https://2cm.es/1bge5.
2. أحمد مصطفى، لمن ستمنح «طالبان» ثروة أفغانستان من المعادن النادرة؟، اندبندنت عربية، 2021، https://n9.cl/a3na8.
3. Hamayun Khan, Afghanistan's Lithium: Sovereignty vs. Foreign Exploitation, the diplomat, 2024, https://n9.cl/nntm6.
4. عادل علي، تأمين الجوار: دوافع وقيود تبادل السفراء بين الصين وحكومة طالبان الأفغانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2024، https://n9.cl/nd7qz.
5. Islomkhon Gafarov, Minerals for Recognition: The Taliban's Shadow Diplomacy, Geopolitical monitor, 2025, https://n9.cl/x7260.
6. IBID.
7. المركز الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب يحذر من خطر «القاعدة»، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 2025، https://n9.cl/1cfpjm.
8. Janatan Sayeh, Analysis: From Afghanistan to America: the rising reach of the Islamic State Khorasan Province, long war journal, 2025, https://n9.cl/67hy4k.
9. أفغانستان تحت حكم طالبان: الولايات المتحدة تعرض تعويضات مادية لأقارب ضحايا ضربة جوية في كابل، بي بي سي، 2021، https://n9.cl/qxh6an.
10. وفقا لتقرير وزارة الدفاع الأمريكية لعام 2022، تضمنت هذه المعدات نحو 78 طائرة و40 ألف مركبة عسكرية وأكثر من 300 ألف قطعة سلاح.
11. وزير الدفاع الأفغاني: الإمارة الإسلامية لا تملك أي اتفاقيات عسكرية مع أي دولة، الموقع الرسمي لإمارة أفغانستان الإسلامية، 2025، https://n9.cl/tepvv.
12. Agreement for Bringing Peace to Afghanistan between the Islamic Emirate of Afghanistan which is not recognized by the United States as a state and is known as the Taliban and the United States of America, February 29, 2020, https://n9.cl/ds8nz.
13. Agreement for Bringing Peace to Afghanistan between the Islamic Emirate of Afghanistan which is not recognized by the United States as a state and is known as the Taliban and the United States of America, OP.CIT.

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية